



HL

القسم رفيع المستوى
الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة

التاريخ: ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٣
الأصل: إنكليزي

البند الأول من جدول الأعمال

برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

غرض الوثيقة

ستفتح المناقشة بشأن برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ضمن الفريق العامل بحلقة نقاش تضم شخصيات بارزة ضالعة في هذا النقاش. والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم معلومات أساسية واقتراح مسائل للمناقشة بين مجلس الإدارة وأعضاء الفريق، من شأنها أن ترشد وتعمق استراتيجية منظمة العمل الدولية من أجل اعتماد العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق كهدف صريح في برنامج التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الهدف الاستراتيجي المعني: جميع الأهداف.

الانعكاسات السياسية: ينبغي مراعاة هذه الوثيقة ومناقشتها في المتابعة المستمرة للقرارات التي اتخذها مجلس الإدارة في دورته ٣١٦.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: كما يرد في الدورة الأخيرة لمجلس الإدارة.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة تكامل السياسات.

الوثائق ذات الصلة: لا توجد.

موجز تنفيذي

تستعيد هذه الوثيقة المناقشة التي جرت في دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لمجلس الإدارة بشأن برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهي تلخص الاتجاهات في العمالة والنمو بهدف إبراز أهمية برنامج العمل اللائق بالنسبة لاستراتيجيات التنمية المستدامة. ويعرض بالتوافق مع موجز عن التزام منظمة العمل الدولية، تقرير وجيز عن الأنشطة ضمن عملية الأمم المتحدة للتشاور والتفكير بشأن التنمية. وتختتم الوثيقة بنقاط مقترحة للمناقشة فيما يتعلق بالقضايا الناشئة والخطوات التالية التي قد يرغب المكتب والهيئات المكونة في اتخاذها في إطار متابعة القرارات التي اتخذها مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر.

مقدمة

١. مع اقتراب تاريخ عام ٢٠١٥، الذي حددته الأمم المتحدة في إعلان الألفية الصادر عنها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية، تجري على قدم وساق عملية واسعة ومعقدة من التفكير والمناقشة بغية بلورة رؤية لإطار وبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويشارك في هذه المناقشة منظومة الأمم المتحدة والحكومات وأصحاب العمل ونقابات العمال والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي. وعلى حد ما جرت مناقشته في مجلس الإدارة في دورته المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فإن هذه المناقشة تتيح فرصة سانحة أمام المنظمة لتضع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في صميم السياسات الدولية المستقبلية من أجل التنمية المستدامة.

٢. وفي تلك الدورة طلب مجلس الإدارة من المدير العام أن يقوم بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ استراتيجية من أجل اعتماد العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق كهدف صريح في برنامج التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك إشارة إلى الحاجة إلى أراضيات الحماية الاجتماعية؛

(ب) إعداد وثائق نظرية كمستندات داعمة للهيئات المكونة في التزامها الوطني في النقاش بشأن برنامج التنمية العالمي لما بعد عام ٢٠١٥ ومذكرات توضيحية للهيئات المكونة عن التقدم المحرز في المداولات؛

(ج) تعزيز دعم منظمة العمل الدولية إلى الهيئات المكونة لمساعدة البلدان التي لا تزال متخلفة عن الركب في تحقيق الأهداف الإنمائية المعنية للألفية.

٣. وستستأنف المناقشة بشأن برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ في الفريق العامل، مفتوحة بحلقة نقاش تضم شخصيات بارزة ضالعة في النقاش^١.

٤. وتتيح المناقشة فرصة سانحة للتركيز على الطريقة التي يمكن بها للتعاون الدولي الداعم للسياسات الوطنية أن يساعد الأجيال الحالية والمستقبلية على إرساء سبل عيش أفضل وأكثر أمناً لها ولمجتمعاتها.

٥. والحقيقة الثابتة هي أن العمل هو السبيل للخلاص من الفقر بالنسبة للأسر الفقيرة وأن ازدياد العمالة المنتجة واللائقة هو السبيل الذي يجعل الاقتصادات تنمو وتتنوع. وبالنسبة للبلدان، أياً تكن مستويات تنميتها، يعتبر توافر الوظائف على النحو الكافي الأساس لتحقيق الازدهار والاندماج والتماسك الاجتماعي على نحو مطرد ومتزايد. وحيثما تكون فرص العمل نادرة أو حيثما تترك سبل العيش المتاحة للأسر فريسة الفقر، يكون هناك نمو أقل وأمن أدنى وتنمية اقتصادية وبشرية منقصة. ويسهم برنامج العمل اللائق إسهاماً يعتد به في تشجيع التنمية الشاملة والنمو المؤدي إلى تخفيض الفقر.

^١ سيعلن عن أسماء الأعضاء في حلقة النقاش على موقع مجلس الإدارة ما أن تتأكد مشاركتهم.

استراتيجيات من أجل النمو والعمالة واستئصال الفقر

٦. تغير اقتصاد العالم إلى حد كبير منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. ولقد تغيرت ديناميات النمو والعمالة واستئصال الفقر، وبات لا بد للتفكير بشأن برنامج التنمية العالمي من أن يستنير بالواقع الجديد.
٧. إن استمرار تدهور وضع العمالة في العديد من البلدان^٢ يبرز الضرورة الملحة للتركيز على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق والحاجة إلى إرساء أرضيات للحماية الاجتماعية. ويقتضي الانتعاش من الأزمة المالية والانتقال إلى مسار تنمية مستدامة، زيادة الإنتاجية ومضاعفة فرص العمل والمداخيل. ومن المطلوب الاستثمار في القطاعين العام والخاص لتحقيق هذا الهدف. وكي تكون هذه العملية مستدامة على الأمد الطويل، لا بد من إيلاء البيئة قدراً أكبر من العناية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٨. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيتعين على الاقتصاد العالمي أن يوفر معيشة لائقة لما يزيد على ٩ مليارات نسمة، يعيش ٨٥ في المائة منهم فيما يسمى الآن البلدان النامية. وستتأثر أفريقيا بما يقارب نصف الزيادة المطلقة في عدد السكان وتضم ما يقرب من ربع سكان العالم.
٩. ولا يزال تحدي استئصال الفقر موجوداً على الرغم من التقدم المحرز في العديد من البلدان على مدى العقدين الماضيين. ومنذ نشوب الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، تواصل انخفاض نسبة الفقراء العاملين ولكن بوتيرة أبطأ مما مضى. ويعيش في الوقت الحاضر زهاء ٤٠٠ مليون عامل في فقر مدقع (عند مستوى ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم أو أدنى) محرومين من الوسائل السليمة للقيام بأود أنفسهم على نحو منظم وكاف. وهناك ٤٧٠ مليون عامل آخر (أي يعيشون بمستوى دولارين أمريكيين أو أدنى في اليوم) غير قادرين في بعض الأحيان على تلبية احتياجاتهم الأساسية واحتياجات أسرهم.
١٠. ويتأتى جزء كبير من نمو البلدان الناشئة والنامية من انتقال النساء والرجال العاملين من الأنشطة الزراعية إلى وظائف أعلى إنتاجية في قطاعات أخرى. بيد أن الركود الاقتصادي وضعف الطلب على اليد العاملة يعيقان مثل هذا التغيير الهيكلي ويكبحان ديناميات التنمية ويثيران احتمال أن يظل العمال فريسة ووظائف ذات إنتاجية منخفضة يتعذر عليهم معها أن يتخلصوا من براثن الفقر.
١١. وإذا ألقينا نظرة على فترة السنوات العشرين الممتدة منذ عام ١٩٩١، لوجدنا أن مداخيل العمال في البلدان الناشئة والنامية قد ارتفعت وانخفض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع أو متوسط وازداد عدد الذين باتوا أقرب إلى الطبقة شبه الفقيرة أو الوسطى. وكما يمكن أن نتبينه في الرسم البياني، تسارعت وتيرة نمو الطبقة الوسطى في العالم النامي في العقد الماضي. ولقد تأثر المشهد العالمي بشدة بالتطورات في البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة وسريعة التنامي، ولا سيما الصين. ويرتبط ارتفاع مداخيل العمال عملياً بدينامية تغذي ذاتها، تؤدي فيها الزيادات عريضة القاعدة في الاستهلاك والإدخار إلى حفز الاستثمار الذي يولد بدوره عمالة أكثر إنتاجية ويرفع الأجور^٣.
١٢. بيد أن الارتفاع الأخير في المداخيل لم يكن موزعاً على نحو متساوٍ. ففي العديد من البلدان، ارتفعت المداخيل العليا بوتيرة أسرع بكثير من المداخيل في المرتبة المتوسطة أو في أسفل السلم، مما أدى إلى اتساع التفاوتات. وفي عدد من البلدان، استجاب صناع السياسات لهذه الاتجاهات باعتماد استراتيجيات ترمي إلى التصدي لانعدام المساواة وتحسين الإدماج الاجتماعي من خلال زيادات مطردة في الحد الأدنى للأجور وتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية. وفي حين لم تبرز هذه التحديات بين ليلة وضحاها وسيستغرق الأمر وقتاً طويلاً لتدليلها، فقد ظهر إحراز تقدم في البرازيل على سبيل المثال حيث تبيّن الدلالات أن هناك انخفاضاً في انعدام المساواة المترسخ، وفي الصين حيث ازدادت الأجور بمقدار ثلاثة أضعاف في العقد الماضي^٤. وقد بات من المقبول أكثر فأكثر أن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا متى شملت الجميع.

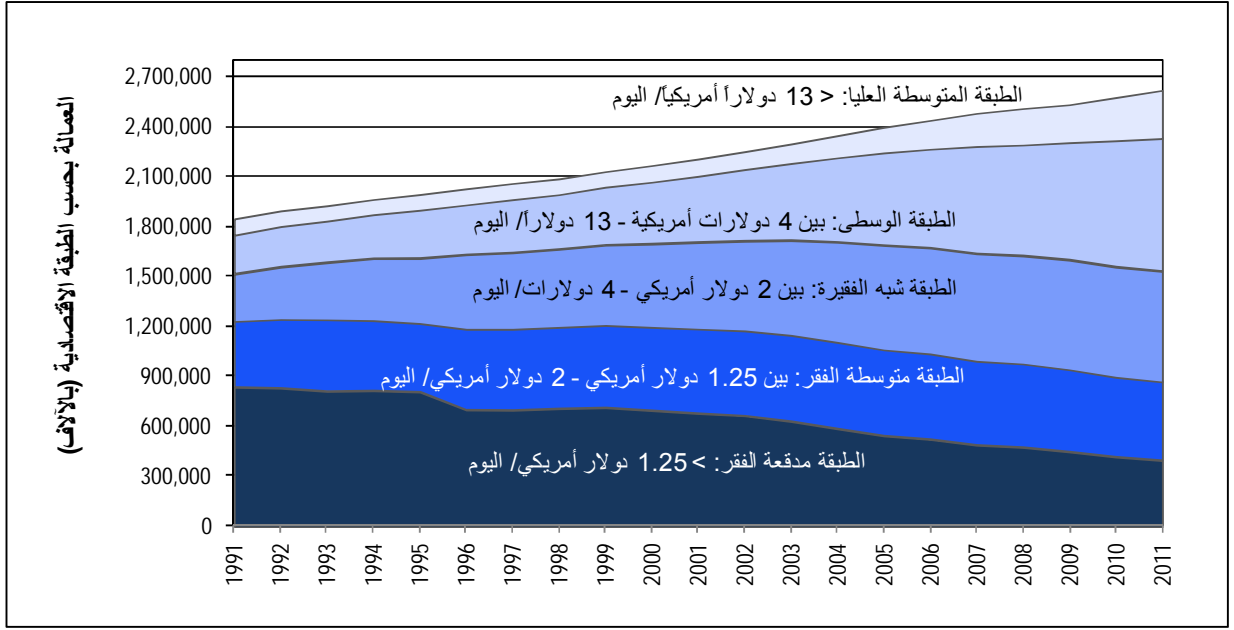
^٢ مكتب العمل الدولي: اتجاهات العمالة في العالم ٢٠١٣.

^٣ انظر:

Growth and Policy in Developing Countries: A Structuralist Approach, J.A. Ocampo, C. Rada and L. Taylor, Columbia University Press, 2009.

^٤ مكتب العمل الدولي: تقرير الأجور في العالم ٢٠١٢-٢٠١٣.

العمالة بحسب الطبقة الاقتصادية، الفترة ١٩٩١-٢٠١١، العالم النامي



المصدر: مكتب العمل الدولي: اتجاهات العمالة في العالم ٢٠١٣.

١٣. ولئن تطلعنا إلى الأمد الأبعد، فإن من شأن تزايد العمالة المنتجة وارتفاع المداخل المتأتية من العمل (الأجور ومكاسب العمل للحساب الخاص) بفضل الاستثمار العام والخاص، أن يستأصل الفقر المدقع وأن يرسى بدوره الأسس من أجل نمط أكثر استدامة وتوازناً للنمو العالمي. وفي العديد من البلدان النامية، يعتبر تسريع الانتقال من الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة إلى الأنشطة الاقتصادية المنظمة أمراً أساسياً ويقتضي مجموعة من سياسات يدعم بعضها بعضاً. ومن الأساسي كذلك زيادة فرص العمل اللائق في العالم النامي لجعل مستويات المعيشة تتقارب من المستويات السائدة في البلدان المتقدمة والنمو العالمي المستدام والمتوازن.

١٤. إن برنامج العمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية، إذ يعزز الكفاءة والإنصاف للذين تعمل وفقهما أسواق العمل، يسهم إسهاماً مباشراً في نمط تنمية مستحسن. وعلى سبيل المثال، تؤدي سياسات تنمية المهارات وتعزيز المنشآت الصغيرة والتصدي للتمييز في الاستخدام، إلى تعزيز شمولية سوق العمل وإلى زيادة الإنتاجية في الوقت ذاته. وقد اكتسب نهج العمل اللائق دعماً واسع النطاق يتخطى الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة. وتتمتع منظمة العمل الدولية بالتالي بقاعدة وطيبة يمكن البناء عليها. وعلى الرغم من ذلك سيكون من المهم بالنسبة للهيئات المكونة وللمكتب الضلوع على نحو نشط في عملية ما بعد عام ٢٠١٥، سعياً في نهاية المطاف إلى إدراج هدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق في صميم برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

آخر ما استجد بشأن عملية ما بعد عام ٢٠١٥

١٥. توخياً لدعم الدول الأعضاء وهي تدارس برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، استهل الأمين العام للأمم المتحدة عدداً من العمليات الموازية من أجل التشاور والمناقشة والتحليل. وقد أنشأ فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، وكوّن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى وعين مستشاراً خاصاً معنياً بالتخطيط الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

١٦. واستهل برنامج واسع من المشاورات الوطنية والمواضيعية لحفز "مداولة عالمية" بشأن التحديات والفرص والحلول الإنمائية مع طائفة واسعة من الهيئات المعنية. وإذ تسهل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة هذه المداولة، فإنها تشمل مشاورات وطنية فيما يزيد على ٦٠ بلداً و ١١ مشاورات مواضيعية عالمية. وفي جميع الأقاليم، تقوم منظمة العمل الدولية بوصفها عضواً في الفرق القطرية للأمم المتحدة، بدعم الشركاء الاجتماعيين وإشراكهم في المشاورات والأنشطة المتصلة بما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تقديم التعليقات على التقارير القطرية التي تحدد الأولويات الإنمائية وتنظيم أحداث خاصة. وقد شاركت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في هذه المشاورات الوطنية أو في الأحداث الخاصة في عدة بلدان أو أنها تتلقى النصح والدعم لإعداد المشاورات والعمليات المقبلة من أجل إبداء التعليقات على التقارير القطرية في هذا الصدد. وأتيحت بعض حصائل هذه الجهود عن طريق منصة إلكترونية بعنوان - "العالم الذي نريده عام ٢٠١٥" - وهي مبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني^٧. وتستصدر أمانة الأمم المتحدة تولىها نهائياً بوصفه إسهاماً في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٧. وعقد فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني ببرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أول اجتماع له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في لندن، حيث ركز على قضايا التنمية البشرية بما فيها مسألة الوظائف وسبل العيش، وعقد اجتماعه الثاني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في مونروفيا، ليبيريا، حيث انصب تركيز خاص على موضوع التنمية والتحول الاقتصادي على الصعيد الوطني. ويزعم عقد اجتماع ثالث في آذار/مارس ٢٠١٣ في بالي، إندونيسيا، للنظر في مسائل التعاون العالمي. ويتوقع أن يصدر الفريق تقريراً يطلق في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٣.

١٨. ومن باب متابعة القرار المتخذ في مؤتمر ريو+٢٠، أنشئ فريق عمل حكومي دولي مفتوح العضوية مؤلف من ٣٠ عضواً ليبدأ بوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وسيعمل الفريق في شكل يراعي مصالح جميع الهيئات المكونة، حيث توزع معظم المقاعد على "فرق" تتحد من بلد إلى أربعة بلدان؛ بيد أن مداولاته ستكون مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء. أما الرؤية السائدة لدى الأمين العام للأمم المتحدة وضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهي أن حصائل عملية ما بعد عام ٢٠١٥ وأي مقترحات من أجل أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تنصّب في برنامج إنمائي متنسق واحد.

مشاركة منظمة العمل الدولية

١٩. في أعقاب قرار مجلس الإدارة الصادر في دورته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أعد المكتب مذكرة مفاهيم بعنوان "فرص العمل وسبل العيش في صميم برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، دعماً لإدماج العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق كهدف رئيسي في إطار ما بعد عام ٢٠١٥. وقد أرسل المدير العام المذكرة إلى أعضاء مجلس الإدارة والسلوك الدبلوماسي في نيويورك وجنيف وإلى أعضاء فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى. كما وزع المكتب المذكرة على نطاق واسع على الهيئات المكونة والهيئات المعنية ومنظمات المجتمع المدني، وهي متاحة في اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة.

^٥ المواضيع البالغة ١١ موضوعاً هي: التفاوتات؛ الإدارة السديدة؛ الصحة؛ الاستدامة البيئية؛ الديناميات السكانية؛ المياه؛ الطاقة؛ النمو والعمالة؛ النزاعات والهشاشة؛ الأمن الغذائي والتغذية؛ التعليم.

^٦ على سبيل المثال، الهند وإندونيسيا وصربيا وأوكرانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، حتى تاريخه.

^٧ شملت الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة للتواصل كذلك، دراسة استقصائية عالمية على الإنترنت تطلب من الناس أن يختاروا أولوياتهم من أجل عالم مستقبلي أفضل، انظر <http://www.myworld2015.org>.

^٨ انظر:

http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/media-centre/statements-and-speeches/WCMS_193483/lang--en/index.htm.

٢٠. وجرى تنظيم دورات إعلامية داخلية لموظفي منظمة العمل الدولية في جنيف وفي الميدان لتشجيع ودعم مشاركتهم في برنامج المشاورات المواضيعية والوطنية والإقليمية، الذي أطلقته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتمثل إسهام المكتب بصورة خاصة في وثيقة بعنوان "مؤسسات سوق العمل من أجل مجتمعات عادلة"، قدمها إلى المشاورة المواضيعية العالمية بشأن التفاوتات، كما أصدر "ورقة أفكار" بشأن هجرة اليد العاملة من أجل المشاورات حول الديناميات السكانية، وهو يقوم بتسهيل مشاركة المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال في مشاورات الأمم المتحدة بشأن الهجرة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، كما أن المكتب ينشط في المشاورات بشأن الاستدامة البيئية والتعليم.

٢١. وتقوم منظمة العمل الدولية مقام وكالة ريادية إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التشاور المواضيعي العالمي بشأن النمو والعمالة. وقد نظمت بصفتها هذه "حلقة إعلامية بشأن النمو والعمالة في برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" في نيويورك بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة^٩. كما حفزت استهلال منصة إلكترونية لما بعد عام ٢٠١٥، مؤلفة من سلسلة من المناقشات الإلكترونية المدارة حول مواضيع رئيسية، بدءاً بموضوع "وضع فرص العمل وسبل العيش في صميم برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وتوخياً لتدعيم العمل في هذا المجال وتوسيع نطاق التواصل، أنشأت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة استشارية تضم ممثلين عن وكالات وكيانات الأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة) فضلاً عن منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة المعونة الدولية والغرفة الدولية للتجارة والمنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال وصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والبنك الدولي.

٢٢. ويُسهم المكتب في نشاط فريق عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، وهو يشارك في مجموعة التواصل التابعة للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة بشأن برنامج ما بعد عام ٢٠١٥، ولهذا الغرض عينت كل مجموعة من مجموعتي أصحاب العمل والعمال منسقاً عنها. وجرى حشد الموارد لتعزيز التوعية التي تقوم بها منظمة العمل الدولية من أجل عملية ما بعد عام ٢٠١٥ ومن أجل دعم مبادرات الهيئات المكونة المعنية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

٢٣. وقد انضم الشركاء الاجتماعيون إلى عملية ما بعد عام ٢٠١٥، وهم يشاركون فيها بأساليب مختلفة. فعلى سبيل المثال، تقوم المنظمة الدولية لأصحاب العمل بإجراء مشاورات عالمية مع أعضائها لإعداد وثيقة موقف، وهي تشارك في اجتماع مونروفيو لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى. وقد أصدر الاتحاد الدولي لنقابات العمال عدة وثائق ومذكرات إعلامية ونظم حلقات دراسية بغية تشجيع المشاركة النشطة لنقابات العمال في رسم معالم إطار الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد شارك وفد من الاتحاد الدولي لنقابات العمال في حدث نظمه المجتمع المدني في إطار اجتماع لندن لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى.

أهم القضايا والخطوات المقبلة

٢٤. بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية، هناك عنصران رئيسيان لاستراتيجية اعتماد العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق كهدف صريح في برنامج ما بعد عام ٢٠١٥، ألا وهما:

"١" مواصلة نشر برنامج العمل اللائق وإبرازه كأساس لا بد منه للتنمية الشاملة والمستدامة؛

"٢" مشاركة الهيئات المكونة والمكتب مشاركة نشطة في المناقشات المفضية إلى المفاوضات مع الأمم المتحدة.

^٩ انظر: <http://www.worldwewant2015.org/node/283476>.

^{١٠} انظر: <http://www.worldwewant2015.org/node/295360>.

^{١١} انظر: <http://www.worldwewant2015.org/node/299835>.

٢٥. وستقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيم حدث خاص في عام ٢٠١٣ لمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوصيات الأمين العام من أجل اتخاذ المزيد من الخطوات بغية المضي قدماً ببرنامج التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥. وستتلاقى جوانب النقاش العديدة الموصوفة آنفاً في هذه المناسبة. وسيتعين على الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية أن تعمل مع الوزارات الوطنية المعنية في حكومات كل منها لكسب الدعم لصالح تحقيق هدف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق. كما سيواصل المكتب العمل مع الوكالات الشريكة له ضمن منظومة الأمم المتحدة وفي النظام الأعم متعدد الأطراف وسيقدم الدعم إلى الهيئات المكونة للغاية نفسها.

٢٦. وقد تستمر المناقشة الحكومية الدولية لبرنامج ما بعد عام ٢٠١٥ في الجمعية العامة لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥. ومن المحتمل أن تشمل المناقشات مزيداً يتناول وضع أولويات سياسية كما يتناول تصميم إطار ينظم ضمنه العمل الدولي والوطني. وتضم القضايا الناشئة المتعلقة بإطار جامع، ما يلي:

"١" ضم الأبعاد الثلاثة المتمثلة في الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بأسلوب شامل ومتسق؛

"٢" التعبير عن الأهداف العالمية في شكل وجيز لإتاحة المجال أمام المشاركة الشعبية عريضة القاعدة في تحقيق التقدم وتقييمه؛

"٣" تحديد أهداف تتطلب إجراءات جماعية من جانب منظومة الأمم المتحدة وإطار لوضع أهداف وطنية تتناسب مع ظروف كل بلد وتسهم معاً في تحقيق التقدم على الصعيد العالمي؛

"٤" صياغة وسائل العمل بما يمكن من تحقيق الأهداف؛

"٥" آليات متابعة تشجع التعاون بشأن مجموعة مشتركة من الأولويات.

٢٧. وفيما يتعلق بالأولويات السياسية، قد ترغب الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية والمكتب في الاستناد إلى خبرتها العملية طويلة الباع في مجال تنفيذ برنامج العمل اللائق. وتضم العناصر التي يمكن أن تبلور التركيز على فرص العمل وسبل العيش في برنامج التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، ما يلي:

"١" عمل منظمة العمل الدولية بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، بما يبين كيف يمكن لسياسات تعزيز الاستدامة البيئية أن تستحدث العمل اللائق عندما تكون حسنة التصميم، وفي المقابل، كيف يمكن أن يؤدي استحداث العمل اللائق إلى التنمية المستدامة؛

"٢" متابعة نشطة لتوصية أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢) بوصف ذلك دعماً هاماً للتنمية مستدامة تقاوم الأزمات وتخفف الفقر؛

"٣" تشجيع المنشآت الصغرى واحتوائها تدريجياً في الاقتصاد المنظم لتسريع الوتيرة المؤدية إلى خلق العمل المنتج واللائق؛

"٤" الاستثمار في الهيكل الأساسي بهدف تحقيق أقصى حد من توليد العمالة عن طريق بناء الطرقات الريفية على سبيل المثال؛

"٥" توسيع فرص الحصول على التدريب المتصل بالعمالة بحيث يكون الشباب والمعوقون وغيرهم من الفئات المستضعفة قادرين على نحو أفضل على اكتساب المهارات وضمان عمالة منتجة بما يحد من استضعافهم في مواجهة الفقر؛

"٦" معالجة التمييز في العمل لتحرير الطاقات وإزالة الحواجز التي تجعل المجموعات المستضعفة، بما فيها النساء، حبيسة ظروف عمل استغلالية.

٢٨. والفريق العامل مدعو إلى القيام بما يلي:

- (أ) التفكير في القضايا المثارة بالتحاور مع أعضاء فريق الشخصيات البارزة والاستفادة من تجاربهم بشأن الطريقة التي يمكن بها لسياسات وبرامج تعزز العمل اللائق أن تدعم التنمية الشاملة والمستدامة؛
- (ب) التماس النصح من أفراد فريق الشخصيات البارزة حول كيفية بلورة أولويات السياسة والإطار التنظيمي لبرنامج ما بعد عام ٢٠١٥، إعداداً للحدث الخاص للأمم المتحدة، الذي سينظم خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولما بعده؛
- (ج) الاستناد إلى المناقشات المتعلقة بالإجراءات الإضافية التي يتعين اتخاذها على المستويين الوطني والإقليمي؛
- (د) توفير الإرشاد بشأن وضع المزيد من مذكرات المفاهيم والمذكرات الإعلامية.